



قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٩ مارس ٢٠١٨ خفض سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥% و ١٧,٢٥% على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٧,٢٥%.

لقد بدأ البنك المركزي اعتباراً من الاجتماع السابق للجنة في ١٥ فبراير ٢٠١٨ في تيسير السياسة النقدية التقييدية التي اتبعتها بصفة مؤقتة، والتي نجحت في احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري كما هو منعكس في الانخفاض الملحوظ لمعدلات التضخم الشهرية.

واستمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي في فبراير ٢٠١٨ ليسجل ١٤,٤% و ١١,٩%، بعد أن بلغ ذروته في يوليو ٢٠١٧ عند مستوي ٣٣,٠% و ٣٥,٣%، على الترتيب. ويعتبر معدل التضخم العام والأساسي في فبراير هو الأدنى منذ أكتوبر وأبريل ٢٠١٦، على الترتيب.

كما استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الخامس على التوالي ليسجل ٥,٣% في ديسمبر ٢٠١٧ ومتوسط قدره ٥,٠% خلال عام ٢٠١٧، وهو الأعلى منذ عام ٢٠١٠. وقد تزامن مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاض معدل البطالة الي ١١,٣% في ديسمبر ٢٠١٧، وهو الأدنى منذ ديسمبر ٢٠١٠.

ويتسق قرار اللجنة بخفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس مع تحقيق معدلات التضخم المستهدفة من البنك المركزي وهي ١٣% ( $\pm 3\%$ ) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ ومعدلات احادية بعد ذلك.

وتتمثل المخاطر المحلية المحيطة بالنظرة المستقبلية للتضخم في توقيت وحجم الإجراءات المحتملة لإصلاح منظومة الدعم وكذلك الضغوط الناجمة من جانب الطلب. اما المخاطر الناجمة عن الاقتصاد العالمي فتتمثل في ارتفاع أسعار البترول الخام وكذلك وتيرة تقييد الاوضاع النقدية العالمية.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)